العتيبي: إضافة فئات جديدة إلى مستحقي المساعدات العامة

أعلن النائب فارس العتيبي عن تقديمه اقتراحا برغبة بإضافة فئات جديدة إلى المادة (1) من المرسوم رقم (23) لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة.

ونص الاقتراح على ما يلي: نص المرسوم رقم (23) لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة في المادة (1) منه على أن: يستحق المساعدة كل كويتي ليس له دخل أو له دخل يقل عن قيمة المساعدة المقررة بموجب هذا المرسوم. وحيث إنه توجد بعض الحالات التي تعاني من ظروف قهرية تجعلها دون الحد الأدنى من مستوى المعيشة ولا يشملها قانون المساعدات، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: أولا: إضافة فئات جديدة إلى المادة (1) من المرسوم رقم (23) لسنة 2013 بشأن استحقاق وتقدير وربط المساعدات العامة وهي: العجز المادي: صغار السن دون سن (18) الذين يكونون تحت رعاية أمهاتهم المطلقات غير كويتيات. الأيتام: الذين ليس لهم دخل بعد وفاة الأب دون مصدر دخل أو عمل ولا تصرف لهم مساعدة لاحتساب دخل الأم الموظفة.

هجر أو هروب الزوج: لأسرة كويتية من أم وأبناء ليس لديهم عائل أو دخل بسبب هجر الزوج أو هروبه خارج البلاد لأي سبب.

ثانيا: تعديل فئة اليتيم على النحو الآتي:

اليتيم: أ- يتيم الأب أو مجهول الأب من أم كويتية ولو تزوجت أمه أو مجهول الوالدين وألا يكون من المودعين في دور الرعاية الاجتماعية.

أكد أن حكم إبطال عضويته صادر من أعلى سلطة قضائية في البلاد وواجب التنفيذ

الغانم: إعلان خلو مقعد الداهوم في أول جلسة دون تصويت

رياض عواد

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن إعلان خلو مقعد النائب بدر الداهوم وفق المادة 84 من الدستور والمادة 18 من اللائحة الداخلية يكون في أول جلسة قادمة ودون تصويت، مبينا أن عضوية الداهوم باطلة ولن تخضع للتصويت وذلك ليس بمزاجية الرئيس إنما بقوة الدستور.

واستعرض الغانم في مؤتمر صحافي آلية تنفيذ حكم الدستورية بشأن عضوية الدكتور بدر الداهوم.

وقال الغانم إنه تسلم بتاريخ 14 مارس رسالة وكتاباً من المحكمة الدستورية تفيد بالتالي «نرسل لسعادتكم صورا من الأحكام الصادرة بجلسة 14 مارس 2021 من المحكمة الدستورية في الطعون الانتخابية أرقام (11 و13 و15) لسنة 2020».

وبين: هذه الطعون الانتخابية هي منازعة دستورية وقانونية بين طاعن أو طاعنين وبين مطعون ضده، تحكم فيها محكمة دستورية.. لا الرئاسة ولا أعضاء المجلس ولا المجلس أطراف بهذه المنازعة بخلاف ما يحاول البعض تصويره على انها خصومة سياسية.

وأضاف: الطاعن أو الطاعنون مواطنون كويتيون وهناك مطعون ضده وهو الأخ الدكتور بدر الداهوم، وهذه المنازعة لسنا من نحكم فيها ولا نحن من حكمنا فيها، بل تحكم فيها محكمة دستورية، ولسنا من قدم الطعن ولسنا كمجلس أو رئاسة من يحكم في هذا الطعن.

وأوضح الغانم أن منطوق حكم «الدستورية» تضمن ثلاثة أمور؛ أولها: بطلان إعلان فوز المطعون ضده الأول بدر الداهوم بالانتخابات التي أجريت بتاريخ 5 /12 بالدائرة الـ 5، ثانيا عدم صحة عضويته بالمجلس، ثالثا مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها إعادة الانتخاب بهذه الدائرة لشغل المقعد النيابي.

وكشف الغانم أن الحكم ذيل بالصيغة التنفيذية للحكم «على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة مثل التشريعية أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب منها ذلك ولا تسلم هذه الصورة إلا لصاحب الشأن الذي تعود عليه منفعة من تنفيذ الحكم».

وزاد الغانم :إن شاء الله لا يوجد احتياج إلى قوة أو غيرها لكن هذا حكم من أعلى سلطة قضائية في البلاد واجب التنفيذ، ووفق المادة 30 من اللائحة الداخلية الصادرة بقانون، مسؤوليتي هي احترام الأحكام القضائية ومسؤوليتي تطبيق أحكام الدستور والقانون.

وشدد الغانم على أنه أقسم على احترام الدستور وقوانين الدولة وهي التي تحكمه، مضيفا «لن أحنث بقسمي».

وأشار الغانم إلى أن العملية ليست مزاجية وليست كما يحاول البعض أن يصورها بأن الرئيس يريد أن يفعل ما في مزاجه، انا لا افعل ما في مزاجي.

وأضاف :والدتي هي من ربتني تربية صالحة وعلمتني ألا أحيد عن الحق.. وكل الإساءات التي طالتني وطالت والدتي والتهديد والوعيد أقسم بالله لن تغير من موقفي قيد أنملة».

وبين الغانم أن المحكمة الدستورية منذ صدور قانونها أصبحت هي صاحبة الاختصاص الأصيل في تفسير النصوص الدستورية والفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح، وفي الطعون الخاصة بانتخاب أعضاء المجلس أو بصحة عضويتهم، وهي صاحبة الاختصاص الأصيل بذلك، ويكون حكم المحكمة الدستورية ملزما للكافة ولسائر المحاكم، فهل نحن أخرجنا أنفسنا من الكافة؟.

ولفت الغانم إلى أن المادة 29 من الدستور تنص على أن الناس سواسية، ولكن إذا تغير الدستور وقال إن أعضاء مجلس الأمة لا تطبق عليهم أحكام المحكمة الدستورية وأحكام المحاكم ففي ذاك الوقت يكون هناك كلام آخر. وأوضح الغانم أن قانون إنشاء المحكمة الدستورية يقول إن الأحكام ملزمة للكافة، مضيفا الآن من يقول إن هناك أحكاما أخرى نقول له: ولسائر المحاكم، فتصبح حجية حكم المحكمة الدستورية مطلقة وحجية الأحكام الأخرى أيا كانت حجية نسبية. وأعلن أن إعلان الخلو وفق المادة 84 من الدستور والمادة 18 من اللائحة الداخلية يكون في أول جلسة قادمة ودون تصويت.

وشدد الغانم :أنا لا أتصرف وفق أهوائي الشخصية أو السياسية كما يفعل من يغيرون آراءهم.. إنما أنا اتبع أحكام الدستورية والالتزامات الموجودة علي كرئيس للمجلس وفقا للائحة ، مبيناً أنه إذا ترك أمر اسقاط العضوية للمجالس النيابية وترك للتصويت فإن (س) و(ص) من الناس يرتكبون نفس الجرم ونفس الخطأ وتصدر عليهم نفس الأحكام ولكن (س) نصير وصديق لا أسقط عنه العضوية، و(ص) خصم أو لا نتفق معه نسقط عنه العضوية وبالتالي لا يستقيم هذا الأمر مع العدالة.

وأكد أن عضوية الداهوم باطلة ولن تخضع للتصويت وذلك ليس بمزاجية الرئيس إنما بقوة الدستور، من لديه وجهة نظر أخرى فهذا حقه، ومن يريد أن يوثق رأيه هذا حقه.

مرزوق الغانم متحدثا في مؤتمر صحفي أمس

وأشار الغانم إلى إن جلسة يوم الثلاثاء ستشهد مناقشة قوانين عدة، أهمها:

1 – العفو الشامل

2 – تقليل الحبس الاحتياطي من 21 إلى 10 أيام

3 – عدم جواز الحبس الاحتياطي في قضايا الرأي

4 – الضمان المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

5 – تأجيل أقساط القروض

6 – تعديل قانون المطبوعات والنشر

7 – تعديل قانون المرئي والمسموع

بإجماع الحضور وسيتم إدراجه على جدول أعمال الجلسة المقبلة

الحمد: «المالية البرلمانية» توافق على مشروع قانون لتأجيل أقساط المواطنين

قال رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة النائب أحمد الحمد إن اللجنة ناقشت في اجتماعها السابع أمس مشروع قانون بشان تاجيل الأقساط على المواطنين، مشيراً إلى أن اللجنة تلقت رداً من الحكومة بهذا الخصوص وتمت الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين من أعضاء اللجنة، موضحاً بأن مشروع القانون سيتم إدراجه على جدول أعمال الجلسة المقبلة لمجلس الأمة للنقاش في الجلسة المقبلة مع إعطائه صفة الاستعجال.

وبين الحمد أن مشروع القانون بشأن تأجيل الاقساط جاء تحت اسم «اقتراح بقانون بشأن تأجيل الالتزامات المالية لمدة ستة أشهر»، مؤكداً على ضرورة إقرار مشروع القانون لما فيه من فائدة كبيرة ومصلحة لعدد كبير من المواطنين خاصة في ظل انتشار جائحة كورونا وتداعياتها التي يعرفها الجميع.

وأوضح الحمد إلى أن اللجنة ناقشت في اجتماعها خمسة مشاريع مقدمة من النواب تتمحور حول تأجيل الاقساط على المواطنين وخلصت إلى الموافقة على مشروع القانون الذي تم إقراره بالإجماع. بدوره قال عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية سعدون حماد ان اللجنة وافقت في اجتماعها اليوم على اقتراحات بقوانين بشأن تأجيل الأقساط على المواطنين، على ان يتم إدراج تقرير اللجنة على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل.

واستعرض حماد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة مواد القانون كما انتهت إليه اللجنة مشيرا إلى أن المادة الأولى منه تنص على «تأجيل سداد الالتزمات المالية المستحقة على المواطنين لدى الجهات التالية: صندوق المتعثرين، صندوق دعم الأسرة ، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، بنك الائتمان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ، وعلى هذه الجهات أن تصدر القرارات والشروط المتعلقة بتنفيذ هذا القانون» .

وبين أن نص المادة الثانية تشير إلى أن «يؤجل سداد أقساط القروض الاستهلاكية والمقسطة في البنوك المحلية وشركات الاستثمار وشركات التمويل الخاضعة لرقابة البنك المركزي، ويضع البنك المركزي الشروط والضوابط اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون» .

وأوضح أن المادة الثالثة تحدد فترة التأجيل إذ تنص على «تحدد مدة التأجيل المنصوص عليها في المادتين السابقتين بـ6 أشهر ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ويجوز بقرار من الجهات المعنية بتطبيق أحكام هذا القانون تمديده 6 أشهر أخرى» .

وأضاف أن المادة الرابعة تنص على أن «تتحمل الخزانة العامة للدولة التكاليف الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون» فيما تنص المادة الخامسة على «تنفيذ هذا القانون ويعمل به ابتداء من نشره في الجريدة الرسمية» .

وذكر حماد إن اجتماع اللجنة تم بحضور كل من النواب أحمد الحمد، خليل الصالح ، حمد الهرشاني وسعدون حماد، وناقش 4 اقتراحات بقوانين في هذا الشأن لينتهي إلى هذا القانون الذي سيحال إلى مجلس الأمة لإدراجه في جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل

جانب من اجتماع اللجنة المالية

المناور: الحكومة رفضت صيغة اللجنة المالية بشأن تأجيل الأقساط

قال النائب أسامة المناور إن الصيغة التي انتهت إليها اللجنة المالية امس بشأن معالجة آثار وتبعات كورونا على الاقتصاد الوطني والمواطنين سيكلف خزانة الدولة 400 مليون دينار مما أدى إلى رفضه من قبل الحكومة.

وأوضح في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الامة انه قدم اقتراحا في هذا الصدد يحقق النتائج ذاتها دون تكليف خزانة الدولة، معربا عن أسفه لرفض اللجنة لهذا الاقتراح.

وقال المناور إن « اللجنة فضلت اقتراحا آخر عليه الكثير من التحفظات في الصيغ والمصطلحات القانونية، ومنها ذكر تأجيل قروض التأمينات»، مضيفا ان ممثل مؤسسة التأمينات الاجتماعية الذي حضر الاجتماع أوضح أمام اللجنة أن المؤسسة لا تقدم قروضاً بل تستقطع اشتراكات.

وأشار إلى ان مقترحه الذي تقدم به خلال الجلسة الخاصة في فبراير الماضي يغطي كل هذه الآثار بما فيها الرسوم التي دفعها أولياء الأمور للمدارس الخاصة؛ حيث يحمل الدولة وتحديدا وزارة التربية 80% من هذه الرسوم.

وأضاف «أعتقد بأنني غطيت في هذا المقترح كل الجوانب مثل الأقساط المستحقة والمستفيدين من صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين والقروض البنكية والاستهلاكية والاستقطاعات المستحقة للمصارف وشركات التمويل والتسهيلات الائتمانية».

وأكد المناور أن المقترح الذي تقدم به كان يحقق نفس النتيجة من دون أي ضرر على الخزانة العامة ومن دون تكلفة دينار واحد، مضيفا أن «الفصل في هذا الموضوع سيكون للمجلس

أسامة المناور

الهرشاني : البعض يخضع للإرهاب الفكري وآخرون يخونون ضمائرهم

قال النائب حمد الهرشاني أن الكويت تطلب أهلها في هذه الفترة وأن كل كويتي يعتز بالكويت وبالجنسية التي يحملها يجب ألا يخضع للإرهاب الفكري والسلوك غير الدستوري وغير الأخلاقي الذي ليس له صلة لا بالأعراف ولا بأخلاق آبائنا وأجدادنا الذين حافظوا على الكويت منذ مئات السنين حتى وصلنا لما نحن فيه الآن من خيرات ونعم ينبغي أن نحمد الله ونشكره عليها .

وأضاف الهرشاني في تصريح صحافي « مع الأسف أن البعض يخضع للإرهاب الفكري والبعض الآخر يخونون ضمائرهم ، « وأتمنى أن تنتهي الأمور على خير ، حتى لا نضطر الى الكشف عن تزوير البعض من هؤلاء ممن يتصدرون لعملية الإرهاب الفكري ومن يقول غير هذا الكلام فهو متخاذل» .

وأضاف الهرشاني : أصبحت الأمور واضحة الآن والهدف إضعاف الدولة وتحريض أهل الكويت على ذلك « وهم يعتقدون بأن أهل الكويت سوف يصدقونهم ، والهدف مما يفعلونه هو إيجاد الفوضى على أساس أنهم البديل .

وتساءل الهرشاني الى أين يريد البعض إيصالنا والى أي جهة يريدون للأمور أن تصل ؟ .

وختم الهرشاني تصريحه بالقول أن الإيمان بالكويت لا يكون بشهادة الجنسية فقط بل أن الإيمان بالكويت يكون من خلال الأفعال التي تتسم بروح الوطنية والحرص على المصلحة العامة ووحدة الصف وتلاحم الجبهة الداخلية والالتفاف حول القيادة السياسية خصوصاً في ظل الظروف القاسية التي يمر بها العالم حالياً على كافة الأصعدة مشدداً على أن الجميع مطالب بأن يتحمل مسؤولياته والوقوف بحزم والتصدي لكل تصرف يقف بوجه الدوله ونظامها العام ولا يعترف لا بالشرع ولا بالدستور ولا بالقانون ولا بالعرف .

«الميزانيات»: 4 مليارات دينار إجمالي قروض بنك الائتمان

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعين سابقين مشروعين بقانونين بربط ميزانية بنك الائتمان الكويتي، وميزانية بلدية الكويت للسنة المالية 2021/2022 والحساب الختامي للجهتين عن السنتين الماليتين 2018/2019 و2019/2020، وملاحظات الجهات الرقابية.

وفيما يتعلق ببنك الائتمان أوضح رئيس اللجنة النائب د. بدر الملا في بيان صحفي أن اجمالي إيرادات البنك للسنتين الماليتين 2018/2019 و2019/2020 نحو 102 و111 مليون دينار على التوالي، وبلغت المصروفات للسنوات المالية ذاتها نحو 42 و38 مليون دينار، وحقق البنك أرباحا للسنوات المالية ذاتها بلغت نحو 60 و73 مليون دينار.

وقال الملا إنه بالنسبة لمشروع ميزانية السنة المالية 2021/2022 فقد قدرت الإيرادات بنحو 97 مليون دينار، وقدرت المصروفات بنحو 42 مليون دينار، بينما قدرت نتائج الأعمال بتحقيق ربح متوقع بنحو 55 مليون دينار.

وأضاف أن اللجنة استعرضت وضع الملاءة المالية لبنك الائتمان واستعداده لتلبية المتطلبات الإسكانية، حيث تبين لها أن إجمالي حقوق الملكية في البنك قد بلغ نحو 4.361 مليارات دينار، أما الحجم الإجمالي للقروض المقدمة من البنك فقد بلغ نحو 3.972 مليارات دينار، علما بأن الفرق بينهما في انخفاض مستمر خلال السنوات الخمس الماضية.

وأفاد أن ممثلي البنك بينوا أن قدرتهم الحالية تلبي احتياج الدفعة الأولى من طلبات مدينة المطلاع ومنطقة جنوب عبدالله المبارك المقدرة بعدد 12 ألف طلب.

وأشار الملا إلى أن اللجنة ناقشت ملاحظة ديوان المحاسبة حول ضعف الصرف على المشاريع الإنشائية، حيث بلغت نسبة الصرف على مشروع المبنى الجديد في جنوب السرة 59% بينما انعدم الصرف على مشروع إنشاء فرع العقيلة.

وذكر إن البنك أرجع ذلك إلى تأخر تنفيذ المشروع بسبب الحريق في مبنى البنك وجائحة كورونا، مع التأكيد أن المبنى الرئيس سيتم افتتاحه في شهر أكتوبر من العام الحالي، أما فيما يخص فرع العقيلة فقد بين البنك أن تأخر تنفيذ المشروع يرجع إلى تغيير البلدية موقع المشروع ما أوقف عمليات الصرف عليه.

وفيما يتعلق ببلدية الكويت قال الملا إن اجمالي مصروفات البلدية في السنتين الماليتين 2018/2019 – 2019/2020 نحو 219 و189 مليون دينار على التوالي بينما بلغ إجمالي الإيرادات عن السنوات المالية ذاتها نحو 43 و31 مليون دينار.

وأضاف أن المصروفات المقدرة في مشروع ميزانية السنة المالية 2021/2022 تبلغ 178 مليون دينار كويتي والإيرادات نحو 51 مليون دينار كويتي.

وأشار إلى مناقشة اللجنة سبل تعظيم بلدية الكويت إيراداتها وقد أوضحت البلدية رغبتها في تعديل قانون إنشائها رقم 33 لسنة 2016 لتمكينها من طرح فرص استثمارية أسوة ببلديات العالم وهو ما سيورد للبلدية إيرادات ضخمة.

وبين أن الآلية الحالية للاستثمار تقتصر على طرح الفرص الاستثمارية عبر عمليات الشراكة (PPP) عن طريق هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهو ما يخضع لدورة مستندية طويلة.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت الملاحظات التي أوردها ديوان المحاسبة ولجنة تقصي الحقائق في المجلس البلدي من ضعف المتطلبات الفنية في عقود النظافة ما انعكس على وضع النظافة بصورة عامة في الكويت، مشيرا إلى أن البلدية أعلنت عن أنها تعتزم لأول مرة التوقيع مع مستشار عالمي لوضع أعلى المواصفات الفنية في عقود النظافة المقبلة.

ولفت إلى أن اللجنة ناقشت أيضا دور البلدية في ظاهرة مخالفات البناء واستغلال السكن النموذجي والخاص لغير الأغراض المخصصة له.

وأفاد ان البلدية بينت أن قانونها الحالي لا يمكنها من القيام بأي إجراء فوري على القسائم المخالفة من قطع الكهرباء وغيرها، وأن الإجراء الوحيد الذي يمكن أن تقوم به هو تسجيل محضر على القسيمة المخالفة لتبدأ بعد ذلك إجراءات التقاضي التي تستغرق سنوات عديدة.

لجنة الميزانيات

«الإسكانية»: استمرار «بدل الإيجار» لأهالي جنوب عبدالله المبارك والمطلاع

بشر رئيس اللجنة الإسكانية البرلمانية النائب فايز الجمهور أهالي منطقة جنوب عبدالله المبارك والمطلاع وعددهم 2900 ممن توقف صرف «بدل الإيجار» لهم والمطالبين بإعادة 3 شهور من «بدل الإيجار»، إن «إدارة الفتوى» وافقت على عدم استرجاع الشهور الثلاثة واستمرار صرف «بدل الإيجار» لهم واستمرار التقديم على طلب إذن البناء ورفع «البلوك» عن المنصة».

فايز الجمهور